ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـــــــــدد ١٤ | شوال | ايلول | ٢٠١٠

المعركـــــــــــــة السياسية في العـــــراق

ترجمـــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

كينيث بولاك، مركز سابان لسياسة الشرق الاوسط، ٢٠١٠/٦/٣٠

المعركة السياسية في العراق

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

في أواخر شهر حزيران ٢٠١٠، سافرت إلى العراق لمدة أقل من أسبوع واحد مع خبير آخر معروف من خبراء الشرق الأوسط، وكانت هذه رحلتي العاشرة إلى العراق منذ سقوط نظام صدام حسين، لكن هذه الزيارة الأولى منذ ٨ شهور.

تم تنظيم هذه الرحلة ومُولت جزئيًا من قبل قيادة القوات الأمريكية في العراق، على كل حال، كانت لدينا علاقات طيبة مع قيادة القوات وسمحوا لنا بترتيب جدول سخي ومرن للعمل وترتيب اللقاءات، وتمكنا من الوصول إلى كافة مستويات الضباط والإدارة في هرمية القوات الأمريكية، وكذلك السفارة الأمريكية والمخابرات المدنية، والتقينا بكبار مسؤولي الأمم المتحدة في العراق، وكذلك كانت لنا جلسات خاصة مع العديد من المسؤولين العراقيين وقادة الأحزاب من جميع الأطراف لا سيما المؤثرة، باستثناء الحزبين الكرديين. في الواقع فإن قدرتنا للوصول إلى القادة العراقيين البارزين لم تكن جيدة،وقضينا وقتًا قصيرًا في تكريت وكركوك وقضاء مخمور (قرب الموصل)، لكن تم قضاء وقتنا الأطول في بغداد، وفي ما يلي انطباعاتنا،والاستنتاجات التي خرجنا بها وتحليل تلك المرحلة.

المعركة السياسية حول تشكيل الحكومة:

تكاد تكون السياسة العراقية ميتة . مغلقة، فنتائج انتخابات ٧ آذار حققت نصرًا ساحقًا للعراق، وبالنسبة للمصالح الأمريكية في العراق فإن العراقيين صوتوا بشكل كبير لطرفين يعتبران أكثر علمانية، وأقل علاقة مع المليشيات الرسمية، وأقل ارتباطًا بالطائفية المسببة للحرب الأهلية، والأكثر رغبة في تلبية المطالب الشعبية نحو الاستقرار السياسي والاقتصادي.[١]

لكن لسوء الحظ، وبسبب اعتماد نظام التمثيل النسبي، لم يكن لأي طرف أغلبية واضحة المعالم، فبدلًا من ذلك حصل إياد علاوي على ٩١ مقعدًا في المجلس المؤلف من ٣٢٥ نائبًا، كما حصل ائتلاف المالكي على ٨٩، جعل منهما أقوى طرفين لكنهما محاطان بعشرات المعارضين، لكنه على الأقل قربهم من ١٦٣ مقعدًا التي تؤهلهم لتأمين الأغلبية.

أول تصويت يجب أن يكون لاختيار الرئيس، والذي يدعو بدوره أحد الأطراف لاحقًا لتشكيل الحكومة، لكن ذلك يحتاج إلى أغلبية الثلثين لاختيار الرئيس،فالرئاسة هي نفسها أكثر سخونة، ومن المتوقع أن تكون جزءًا من صفقة شاملة لتشكيل الحكومة الجديدة، ومن غير المتوقع أن يتمكن الطرفان من تشكيل أكبر تحالف لمسك السلطة.

كما تبدو الأمور، فإن معظم الأحزاب الصغيرة سوف تبقى على الحياد، وانتظار أي من المرشحين سوف يقدم لهم الصفقة الأفضل، وسوف يترقبون أيًا من الأطراف سيؤمن الأصوات اللازمة لتشكيل الحكومة، لأنه بمجرد إيضاح هذا الأمر، فستحاول الأحزاب الصغيرة الدخول معه على أمل أن تحصل على بعض المناصب في مجلس الوزراء وبعض المناصب الحكومية.

المشكلة هي أن لا أحد من الفائزين (العراقية أو دولة القانون) قد تمكن من إقناع الأطراف الصغيرة للحصول على دعمهم.

يمكن أن نجادل ونقول إن المالكي يبذل جهودًا أفضل، إذ وصل إلى اتفاق مبدئي مع الائتلاف الوطني العراقي، الذي يضم المجلس الأعلى والصدريين، مع ذلك، تفتقر هذه الصفقة إلى اتفاق نهائي حاسم حول من سيكون مرشحًا لرئاسة الوزراء. فكل من المجلس الأعلى والصدريين رفضا قبول المالكي رئيسًا للوزراء مجددًا، (المجلس الأعلى مع تفضيل عادل عبد المهدي، والتيار الصدري مع إبراهيم الجعفري)، لكن ائتلاف دولة القانون مُصر على شخص نوري المالكي، الذي لم يقبل أن يكون أي شخص محله.

ينطلق المالكي من استراتيجية التفاوض مع الائتلاف الوطني العراقي من أجل أن يكون مرشحهم لرئاسة الوزراء، ثم تحول ذلك إلى التفاوض مع القائمة العراقية بزعامة علاوي سعيًا إلى الاتفاق معهم من أجل تشكيل تحالف بديل، سوف يكون للمالكي ميزة لأن هذا من شأنه أن يستفيد من التزامه مع الوطني كوسيلة ضغط لانتزاع تنازلات من القائمة العراقية، وفي الواقع يقول لعلاوي: ((إذا ذهبت مع الوطني سوف أبقى رئيسًا للوزراء، وإذا كنت تريدني معك ينبغي أن تقدم ما هو أفضل من ذلك)).

لذلك، إذا ما اتفق مع الائتلاف الوطني، سوف يضع المالكي في موقع التوجيه لكل هذه المفاوضات.

ولكن بسبب أن المالكي لم يستطع لحد الآن أن يضمن اتفاقه مع الوطني كي يكون رئيسًا للوزراء، فإنه لم يستطع أن يبدأ مفاوضات جدية مع القائمة العراقية. وهكذا، فإن السؤال الرئيس هو: هل سيجد المالكي وسيلة لرشوة الآخرين، أو إقناع التيار الصدري باعتبارهم القوة المهيمنة في الائتلاف الوطني العراقي ليوافقوا له على أن يكون رئيسًا للوزراء مجددًا، مع أن مرشحهم لحد الآن هو رئيس الوزراء السابق، إبراهيم الجعفري، وليس من المحتمل أن يكون هناك شيء يجعلهم يغيرون من مواقفهم؟ ففي الواقع، بدأ المالكي

بالفعل اتصالات مبدئية مع القائمة العراقية في الآونة الأخيرة ويعود ذلك إلى حد ما لضغوط من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

الأكثر أهمية من ذلك، يأمل المالكي بأن تخيف تحركاته الصدريين باعتباره على وشك عقد صفقة مع علاوي تترك الوطني لوحده، وهكذا سوف يتمكن من إقناعهم بأن يكون مرشح ائتلاف دولة القانون والوطني.

نهج العراقية:

بدورها، تبدو العراقية بأنها تتبع استراتيجية مزدوجة المسار من أجل كسب اللعبة، فأولًا، إنها تُظهر قدرًا كبيرًا من الصبر إزاء الانقسامات بين الشيعة وتعوّل على لجوء أحد الطرفين الشيعيين إليها كشريك أساسي سهل، ومن المؤكد أن هناك أدلة لدعم هذه المناورة، فهم لديهم أكبر كتلة برلمانية من حيث عدد المقاعد، وأنهم علمانيون، وأن أفكارهم التكنوقراطية تجعل منهم شريكًا محتملًا لعدد من الأطراف السياسية العراقية، على الأقل فإن هذا ما يتوقعه عدد من كبار زعماء العراقية، وفي نقطة مشابهة، فإن الخصومات الشخصية والأيديولوجية قد تدفع الأمور بهذا الاتجاه.

على كل حال، من الخطأ أن نفترض أن استراتيجية القائمة العراقية هي سلبية ومريضة تمامًا، فالعديد من زعمائها البارزين يدفعون باتجاه أشكال مختلفة ومنوعة ونشطة من الأداء.

فازت العراقية بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، ويجادل أطرافها بصوت عالٍ بأن الدستور يمنحهم الحق الأول في تشكيل الحكومة، وقد وُجّه هذا الطلب إلى الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة وبعض الدول الأجنبية (من دول جوار العراق) وجميع هؤلاء له وزن مهم داخل الجماعات العراقية، وقد حشدت العراقية الأدلة التي تُفنّد حديث مدحت المحمود رئيس مجلس

القضاء الأعلى في البيان الذي أدلى به والذي جاء فيه: ((إن أي تحالف ينشأ بعد الانتخابات ويعد الأكبر عددًا له الحق في تشكيل الحكومة)).

كان رأي العراقية في ذلك هو أن مجلس القضاء الأعلى تعرض لضغوط سياسية، وأن هذا غير دستوري، معبرين أن أغلبية العراقيين قد صوتوا بأغلبية ساحقة من أجل التغيير، من أجل العلمانية، وللتكنوقراط، وهذا ما تمثله العراقية على حد قولهم. وإذا ما شُكلت حكومة برئاسة المالكي من تحالف الوطني ودولة القانون والأكراد (نفس التحالف الذي حكم العراق منذ ٢٠٠٥)، فإن هذا سيكون خيانة لأصوات الشعب العراقي، ويشيرون إلى الاحتجاجات الأخيرة في البصرة والمطالبة بتوفير قدر أكبر من الكهرباء، واعتبروها دليلًا على ما يمكن أن يحدث إذا ما تصدر الناس باحتمالية سرقة نتائج الانتخابات، الأمر الذي يسبب تقويض الديمقراطية في العراق وتجاهل إرادة الشعب.

بناءً على ذلك، يود العديد من قادة العراقية أن يروا كسر الجمود يتم عن طريق الولايات المتحدة و(الأمم المتحدة وعدد آخر من القوى الخارجية) واستنادًا إلى دعم علاوي. وعلى الرغم من أن النفوذ الأمريكي أخذ بالتراجع في العراق، إلا أنه ما يزال مؤثرًا جدًا، وبسبب الأزمة السياسية، فإن هذا النفوذ الأمريكي سوف يزداد مرة أخرى بالتماشي مع رغبة الكثير من العراقيين وتطلعهم إلى دور الولايات المتحدة باعتبارها وسيطًا لمساعدتهم في إيجاد مخرج لهذا الوضع.

إذا ما تحركت الولايات المتحدة إلى لعب هذا الدور، فهناك احتمال وفرصة حقيقية لأن يشكل إياد علاوي حكومة جديدة.

أولًا، سوف ينظر العراقيون إلى أن الولايات المتحدة ترغب بأن يكون علاوي رئيسًا للحكومة (وإن لم يكن ذلك حقيقة، لكن الكثير من العراقيين مقتنعون بهذه الفرضية) ولذلك هناك فوائد سوف تُمنح من قبل الولايات

المتحدة الأمريكية لأولئك الذين انضموا إلى جانبه.

ثانيًا، سوف يكون علاوي في موضع يستطيع أن يعطي بعض الوزارات إلى أطراف سياسية، الأمر الذي يجعلها توافق أن تكون في الحكومة وليس خارج العملية، ومن ينضم إلى علاوي أولًا سوف يحصل على أفضل المناصب.

قد تكون النتيجة سلسلة من ردود الأفعال من قبل الأحزاب التي تنضم تدريجيًا بدل أن تبقى خارج العملية، الأمر الذي يخلق حافزًا لجميع الأطراف بأن تؤيد علاوي لنفس السبب.

• **استمرار الخيبة:**

في الوقت الراهن، لا يظهر الصدريون أي إشارات بالموافقة على أن يكون المالكي مرشحهم لرئاسة الوزراء مجددًا، وكذلك الولايات المتحدة لا تظهر أي علامة أو إشارة لدعم علاوي في أن يكون رئيسًا للوزراء، وبالتالي، فإن التركيز يتحول الآن إلى عملية تقودها الأمم المتحدة بدعم أمريكي، يقوم فيها الممثل الخاص للأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد اجتماع لخبراء من الأحزاب السياسية العراقية الرئيسة يقوم بإعادة تحديد وظائف وسلطات السلطة التنفيذية العراقية على أمل أن يعاد فتح آفاق التفاوض بين هذه الأطراف والسماح بتشكيل تحالفات يصعب تكوينها الآن.

على سبيل المثال، ناقش عدد من الأطراف العراقية فكرة الحد من صلاحيات رئيس الوزراء وإناطة عدد من هذه الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية، وكانت هناك اقتراحات أخرى منها استحداث وزراء جدد ومنصب نائب لرئيس الوزراء لقضايا الأمن، وآخر للطاقة، وآخر للقضايا الاقتصادية، وهذه أبرز النماذج التي تمت مناقشتها.

• وذهب فريق إلى إعادة هيكلة منصب نائب الرئيس، إضافة إلى أفكار

أخرى تتضمن إلغاء مراكز العمليات المشتركة، والتي تعمل خارج سلطة سلسلة القيادة المنصوص عليها دستوريًا، وإعادة النظر في صلاحية الرئيس في اعتراض التشريعات.

• الفكرة الرئيسية: إذا كان هناك العديد من المناصب لها سلطات حقيقية، فلن تكون سلطة رئيس الوزراء هي الأقوى، عندئذ سوف تتمكن الأطراف السياسية من عقد الصفقات وإنشاء التحالفات حيث إنها لم تعد تعتقد بأن منصب رئيس الوزراء هو الأقوى.

وزعت السفارة الأمريكية في بغداد بالفعل اقتراحها الخاص بإعادة رسم المسار السياسي في العراق بهدف إجبار الأطراف العراقية على التفاعل معه وأن يشرعوا برسم مواقعهم الخاصة، وهذه الخطوة ضرورية ومقيدة لجعل بعثة UNAMI تعمل. قد يكون ذلك، في النهاية، اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية هو تحديدًا ما سوف يعتمده العراقيون في نهاية المطاف كجزء من عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

مع ذلك، ولأنه في العراق، يجب أن نضع في بالنا بأن عمل UNAMI في العراق قد يكون له سلبيات، لكن هذا ليس سببًا للامتناع عن دعمها، بل على العكس تمامًا. فبكل بساطة يمكن أن نعرف بتعقّد السياسة العراقية، فحتى السحب الفضية هي مظلمة في البلد، فبينما يمكن لهذا المنهج أن يجد الحل للمأزق الحالي، إلا أن فيه اثنتين من السلبيات المحتملتين:

• الأولى: أن هذه العملية يمكن أن تكون طرفًا في الفوضى السياسية بدل أن تحلها، الأطراف يمكن أن تكون أولًا موافقة على الهيكلية الحكومية الجديدة، عندئذ فقط «نظريًا» يمكن أن يصلوا إلى نوع من المساومة حول المناصب في ظل مختلف السيناريوهات. يمكن لهذا الاحتمال أن يأخذ بعض الوقت، حتى وإن كان هناك بعض الأمل لدعاة هذا المنهج، لكن من

المرجح جدًا أن تبدأ المشاكل عند تشكيل الحكومة لا سيما عند البدء بتحديد وظائف الهياكل الحكومية، الأمر الذي من المحتمل أن يكون له تأثير على سير العمليتين.

• الثانية: من المحتمل أن ينتج على الأرجح هيكلية حكومية بصلاحيات معطلة، وائتلافية، والتي يكون فيها رئيس الوزراء لا ينجز الأشياء بسهولة، هذا الأمر يسهل من تشكيل الحكومة، لكنه يعرقل عملية حكم البلاد.

من المحتمل أن تشهد ولادة حكومة جديدة عند ١٤ تموز القادم، لكن هذا مستبعد أيضًا، وقد تطول عملية تشكيل حكومة كاملة حتى الخريف المقبل. لقد قبلت جميع الأطراف العراقية وجهة نظر بعثة اليونامي بأن المدة الدستورية المؤلفة من ٣٠ يومًا لتسمية الحكومة قد بدأت في ١٤ حزيران، على كل حال، فقد تغيب كثير من العراقيين وتجاهل العديد منهم المهل الدستورية حتى إن مسؤولي الأمم المتحدة احتجوا بقوة معبّرين بالقول بأنه سيكون من الخطأ إجبار العراقيين على الالتزام بتلك الفترة الزمنية.

الأمـــــــــــــن:

في النواحي الأكثر أهمية، ما زال الأمن في العراق يتحسن على قدم وساق، فقد انخفضت الهجمات على القوات الأمريكية والعراقية وحتى على المدنيين حتى وصلت إلى مستويات منخفضة جداً أواخر العام الماضي، وأضحى تنظيم القاعدة وباقي المجموعات الإرهابية الأخرى تسعى لسحب الانتباه كل بضعة أشهر بعمليات أقل وأضعف تنظيماً. استناداً إلى معلومات أمريكية وعراقية، تعاني القاعدة من مشاكل كبيرة في العراق في الوقت الحاضر بسبب قلة المقاتلين الأجانب القادمين إلى العراق إضافة إلى نقص المال، الذي يعد شريان الحياة لعملياتها، فمن دون الأموال «التي تمكنها من شراء بعض

العراقيين» كي ينفذوا العمليات، أُجبرت القاعدة في العراق على الاعتراف بهزيمتها في أماكن مهمة من البلاد سبق أن قامت بتخريبها.

الأكثر أهمية من ذلك، امتدت المشاكل السياسية بين الفصائل العراقية المتصارعة لتسبب في أعمال عنف مؤثرة، فكان هناك وما زال يوجد خطر حقيقي مفاده أن الأطراف المشار إليها سوف تلجأ إلى العنف من أجل تخويف أو حتى القضاء على منافسيهم، أو التلاعب كي تكون المساومة السياسية لصالحهم. ولا شك بأن هناك العديد من زعماء الميليشيات السابقين يعتقدون بأن هناك إضافة لما ذكر أعلاه وسائل أخرى تستعمل للوصول إلى اتفاقيات تتضمن الاغتيالات أو تقديم الرشى للقادة الأساسيين في الجماعات المتنافسة. والحقيقة، حتى الآن، هناك القليل من هذه الأمور قد حدثت فعلاً، وأن ما حدث له علاقة بتصفية حسابات محلية، وليس من أجل التأثير على النشاط السياسي الوطني، وهذا يعتبر تطوراً إيجابياً للغاية. ومع ذلك، ووفقاً للمعايير العراقية، ما زال الوقت مبكراً لنقول إنه تم الوصول لدرجة الإحباط بين الساسة العراقيين، كما لم يتم اللجوء من قبلهم إلى العنف من أجل دعم مفاوضاتهم السياسية.

وفي الوقت نفسه، استمرت قوات الأمن العراقية بالنضج وتحسين أدائها، إلى درجة أن القوات العراقية، لا سيما الجيش والشرطة المحلية، تنفذ عملياتها بشكل ملفت للنظر، وأن معظم العمليات التي تنفذ في العراق هذه الأيام يُخطط لها وتدار بشكل كامل من قبل العراقيين. العديد من التقارير العسكرية الأمريكية التي نطلع عليها هذه الأيام حول القوات العراقية تحمل الحقائق (وأحياناً، وليس جميعها، تكون قلقة من أداء وتقدم القوات العراقية)، فإن

العراقيين قادرون بشكل متزايد على التعامل مع أشكال الاستطلاع والمراقبة والدعم الجوي لوحدهم. وحدها الشرطة المحلية هناك مؤشرات على أدائها وتلكؤها، وليس من المرجح أن يحقق العراقيون هدفهم في «سيادة كاملة للشرطة» لعدة سنوات قادمة.

.مشاكل الأمن العالقة:

برغم كل ما قيل، ما زالت هناك مشاكل أمنية في العراق لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار ونحن ننظر في مستقبلها ومستقبل سياستنا إزاء العراق:

أولاً: من المهم دائماً أن ندرك أن دولاً مثل العراق شهدت حرباً أهلية بين الطوائف الرئيسة تكون معرضة لحالات من النكوص. فالدراسة الأكاديمية أثبتت أن حرباً أهلية كالتي حدثت في العراق بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تظهر أن ٥٠٪ منها تشهد العودة إلى الحرب الأهلية بعد ٥ سنوات من انتهائها. وأكثر من ذلك، عندما تكون البلاد تحتوي على موارد كالماس والذهب أو النفط، فإن نسب الخطورة تكون مرتفعة أكثر مما ذكر أعلاه.[٢]

وهكذا، ما زال العراق معرضاً للعودة إلى الحرب الأهلية، والقوى التي يمكنها أن ترجعه إلى الحرب الأهلية ما تزال موجودة خلف واجهة الساحة السياسية العراقية، وبالرغم من قمع الميليشيات والمسلحين، لكنهم لم يُزالوا بعد تماماً. فالخوف والغضب ما زالا واسعَي الانتشار، ومن المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار أن قلق الناس من الحروب ليس له تأثير على تكرارها، فقد أثبت التاريخ مراراً وتكراراً أن مثل هذه الحروب لها ظروف وأشخاص يوجهونها، وليس مشاعر الجماهير التي تعود إليها شرارة إشعال الحرب الأهلية بين الطائفتين مرة أخرى.

فالظروف الملائمة لعودتها ما تزال موجودة، لكنها صغيرة ومحدودة، إلا

أنها تنذر بالخطر، إضافة إلى أن هناك عدداً محدوداً من القادة العراقيين ما زالوا يعتبرون أنهم سيكونون أفضل حالاً مع اللجوء إلى العنف بدل استمرار السلام، وهذا ما ينذر بالخطر.

بدوره، فإن العنف تراجع بشكل كبير، فقد شهد انتكاسة كبيرة، لكنه لم يغادر البلد حتى الآن.

بشكل خاص، واحد من أكثر التطورات إثارة للاهتمام في الـ ١٢ ـ ١٨ شهراً الماضية هو التحول في قوة المسلحين من تنظيم القاعدة في العراق والمجاميع السلفية الأخرى إلى فصائل قومية متشددة مثل جيش الطريقة النقشبندية (حسب نظام جيش النقشبندية).

تنبع حركة النقشبندية من حركة المسلمين الصوفية، لكن عناصرها الأساسية هم أعضاء سابقون من أجهزة صدام الأمنية السابقة، والذين ركزوا بشكل كبير على أشكال أكثر قومية لمقاومة الاحتلال الأمريكي. بالرغم من أن مجاميعهم ما تزال صغيرة، لكن النقشبندية تبدو متفوقة على القاعدة في العراق من حيث العدد والتمويل والقدرة.

هذا غالباً ما يعكس حقيقة أن معارضة الحكومة في هذه النقطة إنما تُقاد من قبل القضايا الاقتصادية (حيث إن رجال الطريقة النقشبندية مدعومون من عدد من السنة الأغنياء من داخل وخارج العراق، وذلك لدفع الأموال للعراقيين العاطلين عن العمل «من أجل أن يصنعوا عبوات ناسفة، وأن يطلقوا الصواريخ وينفذوا أشكالاً أخرى من الهجمات»).

يغذي هذا خوف السنة المستمر من أن الشيعة المسيطرين على الحكم ينوون حرمانهم من السلطة والثروة. وفي الواقع، إذا توصل المجتمع السني في نهاية المطاف إلى أن نتيجة الانتخابات كانت مسروقة من قبل الشوفينيين الشيعة، كما يتذمر عدد منهم الآن، كما تذمروا كثيراً سابقاً، فمن المرجح أن

تحل النقشبندية محل القاعدة بحيث إنهم سوف يستفيدون من المجندين الجدد، وسيكون لديهم التمويل وحرية شن الهجمات كلما أُبعد السنة عن الحكومة.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه في حين أن العراق أصبح أكثر أمناً عما كان عليه حتى قبل بضع سنوات، فإنه ما زال بلداً غير طبيعي ضمن المعايير الأمنية للدول العربية، فما يزال يسقط عشرات القتلى شهرياً بسبب العنف الطائفي، لذا يشعر العراقيون بأنهم يقبلون بصعوبة بذلك ويعدونه أمراً طبيعياً في الوقت الحالي، لكنه يحمل مخاطر للأجانب الراغبين بالقيام بأعمال اقتصادية في العراق. وأكثر من ذلك، ما زال العراقيون يدفعون ثمناً باهظاً حتى مع هذا المستوى من العنف، فما تزال التكاليف الأمنية مهيمنة على الميزانية الحكومية ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر لسنوات قادمة. فالمدن الرئيسة ما تزال مسوّرة بالحواجز الكونكريتية ونقاط التفتيش والحواجز المرورية والأمنية الأخرى، وما يزال التنقل داخل المدينة الواحدة صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً، في حين أن هذا لا يعد أمراً طبيعياً بالنسبة لبلدان عربية أخرى. ما يزال الفساد والجريمة المنظمة منتشرين، وما تزال البنية التحتية للبلد معطلة ومتهالكة نتيجة لعشرين عاماً من الدمار والإهمال. باختصار، فبالرغم من أن العراق تحسن عما كان عليه ذات يوم، فإنه ما زال بعيداً عما تريده الحكومة الأمريكية والعراقية، وهذا سوف يستمر بالتأثير على المطالب السياسية للشعب العراقي (الذي يرغب برؤية المزيد من الخطى الحثيثة نحو الحياة الطبيعية، وكذلك الآفاق الاقتصادية للبلاد).

.خفض عدد الجيش الأمريكي:

تتسارع وتيرة خفض عدد الجيش الأمريكي في العراق وبحذر شديد، إضافة لسحب كميات العتاد يومياً لضمان أن عدد القوات الأمريكية سوف يصل إلى

٥٠٠٠٠ رجل بنهاية آب ٢٠١٠ حسب الجدول الذي أقره الرئيس أوباما. هذا التخفيض يتم إنجازه بمهارة بحيث لا يلاحظه العراقيون، وحالياً يوجد عدد من العسكريين الأمريكيين يعملون بشراكة مع المجموعات العراقية، من ناحية تقديم المشورة لوحدات عراقية صغيرة، أو تدريب العراقيين، ويتم تركيز نشاطهم تدريجياً على مستويات أعلى فأعلى في بنية الجيش العراقي. ومن ناحية أخرى، نجحت التدابير الأمنية التعاونية خلال الـ ٦ شهور الماضية في نزع فتيل التوتر مع الأكراد بشكل جيد حتى الآن، وتجوب الدوريات من الشرطة والجيش العراقي والبيشمركة على طول المساحات الشاسعة بين حدود كردستان وباقي مدن العراق، وبدأت القوات الأمريكية تنخفض تدريجياً حسب الحوادث التي تراجعت أيضاً.

عند هذه النقطة، تركز القوات الأمريكية في العراق بشكل متزايد على ٥ مهمات، على الرغم من أن هذه الخمس نقاط المتبقية هي حيوية لاستقرار وهدوء العراق:

١. **حفظ السلام**: نادراً ما يستخدم ضباط الجيش الأمريكي هذا المصطلح لوصف أنشطتهم، لكن على مدى العامين الماضيين، فإن إنشاء دوريات ونقاط تفتيش مشتركة على طول مناطق التوتر الكردية هو المثال الأكبر وضوحاً على ذلك. وكما ذُكر أعلاه، في جميع الأحوال تقريباً، فإن الحرب الأهلية التي مُنعت من أن تتكرر بدعم خارجي من دول قوية، فإن دور حفظ السلام يكاد يكون الأبرز والأهم في جميع المجالات. حتى أولئك العراقيين الذين يرفضون الاحتلال ظاهرياً يريدون بقاء الجيش الأمريكي باعتباره مصدراً للطمأنينة ضد الجماعات التي تنوي استعمال العنف لتحقيق برامجهم السياسية ودفع البلد مرة أخرى للحرب الطائفية.

٢ .توفير الأمن لفرق إعادة الإعمار الإقليمية وغيرهم من المدنيين:

بالرغم من أن بعثات فرق إعادة إعمار المحافظات PRTs، وموظفي السفارة وغيرهم من المدنيين الأمريكيين في العراق قد تبدلت مهامهم بشكل كبير على مر السنين، لكن حاجتهم للخروج والتفاعل مع السكان والحكومة العراقية لم يتم تلبيتها بعد. فما زال الجيش الأمريكي هو المصدر الأساسي لتوفير أمن هؤلاء، وكلما تم سحب عدد من القوات، سوف تُخصص مجموعة من القوات المتبقية لتوفير الأمن لهذه المجاميع.

٣ .فرض علاقات مدنية .عسكرية جيدة:

هذا مجال آخر لم يعالجه ضباط الجيش الأمريكي سابقاً، فقد أشاروا بشكل غير مباشر إلى جهودهم المستمرة لتطوير المهنية، وتطوير وضع الضباط السياسي، وغرس قيم الحق في الثقافة العسكرية العراقية، ومنع قوات الأمن العراقية من الانزلاق نحو أساليبهم القديمة، المسيّسة للغاية. في الواقع، إن العديد من أفراد الجيش الأمريكي مهتمون بنظرية حدوث انقلاب، ولكنهم يؤكدون بشكل موحد (وهذا صحيح على الأرجح) أن هكذا حدث غير محتمل للغاية طالما القوات الأمريكية باقية في العراق.

مع ذلك، المشكلة الموجودة تتلخص في جهد الحكومات العراقية المتعاقبة لتسييس المؤسسة العراقية العسكرية، وجعلها تابعة أكثر فأكثر للقيادة السياسية كي يحول دون أي انقلاب محتمل. هنا أيضاً، لعب الضباط الأمريكان دوراً حاسماً في تحديد المدى الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في هذا الصدد.[٣]

٤ .مكافحة الإرهاب:

بالرغم من أن قوات الأمن العراقية تتقدم وأن لها حصة الأسد في عمليات مكافحة الإرهاب CT والعمليات الخاصة، فإن القوات الأمريكية الخاصة

تستمر في إدارة مكافحة الإرهاب بشكل مشترك ومستقل مع القوات العراقية ISF.

٥. دعم العراقيين في المساعدة على القتال من قبيل تدريب قوات الرد السريع وما شابه ذلك. يحدث هذا بشكل تدريجي، لكن ما تزال القوات العراقية بحاجة إلى مساعدة القوات الأمريكية في ظروف عديدة، وفي بعض الأحيان يحتاجون الدعم الجوي والاستطلاع والمراقبة، الدعم الناري والاتصالات.

من المستحيل معرفة الوقت الذي على الولايات المتحدة أن تستمر فيه بأداء هذه الأدوار، لكن من المؤكد أن خفض القوات لـ ٥٠٠٠٠ يبدو معقولاً تماماً وسوف تبقى كذلك طالما هناك حاجة لها.

ولكن هل ستزداد الاغتيالات والتفجيرات وأعمال الترهيب وغيرها من أشكال العنف إذا ما استمر الجمود السياسي في فصل الصيف لوقت طويل أو انهار الوضع؟ حينها يكون على القوات الأمريكية أن تثبت أنها ما زالت موجودة وبأعداد كافية لمنع حدوث دوامة تصعيد. على الولايات المتحدة أن تفكر بشكل خلاق في طرق أخرى لطمأنة العراقيين بأن الولايات المتحدة لا تزال مستعدة وقادرة على التحرك لتجنب تجدد الحرب الأهلية، ربما من خلال إعادة رسم خطط الانتشار وعمليات جنودها الموجودين في البلد.

في هذا الحين، من شبه المستحيل معرفة ما إذا كان العراق يحتاج إلى استمرار الوجود العسكري الأمريكي بعد انتهاء الاتفاق والالتزام الأمني نهاية عام ٢٠١١، لكنها ستكون مخاطرة كبيرة بالنسبة للقوات الأمنية العراقية لعدم معرفة ما يمكن تحقيقه على المستوى الأمني. خبرة العلماء في مجال الحروب الأهلية أظهرت ميلاً عالياً جداً للنكوص والذي من شأنه أن يكون كارثياً على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي. فبينما يكون بإمكان العراقيين

أن يبلوا بلاءً حسناً بدون القوات الأمريكية أو عمليات مكافحة الإرهاب وتسهيلات الاشتباك، وأن مسؤولي الخارجية العاملين ضمن PRTs ربما لن يحتاجوا حماية القوات العسكرية الأمريكية، فالحاجة لاستمرار وجود قوات عسكرية أمريكية تلعب دور الحافظ للسلام والقيام بأدوار عسكرية أمريكية من المحتمل أن يستمر، ولو بمستويات أقل.

وعلى سبيل المثال، قامت قوات حلف شمال الأطلسي بالحفاظ على السلام في البوسنة لمدة ١٠ سنوات، بالرغم من تراجع عدد القوات بشكل سريع من ٥٤٠٠٠ جندي في ١٩٩٦، إلى ١٢٠٠٠ عام ٢٠٠٢ و٧٠٠٠ في ٢٠٠٤. وبالتالي، قد يكون خفض القوات الأمريكية أمراً مسؤولاً «جيداً» بعد ٢٠١١، لكن تشير الأدلة إلى أنهم سيكونون بحاجة لمستوى معين من القوات بعد عام ٢٠١١ ولعدة سنوات. هذا يؤكد ضرورة التوصل إلى اتفاق لمتابعة الاتفاقية الأمنية الحالية بين العراق والولايات المتحدة لما بعد نهاية عام ٢٠١١.

غيوم داكنة على المستوى الاقتصادي:

بالرغم من توافد استثمارات أجنبية إضافية إلى البلاد، لا سيما في القطاع النفطي، فما زال اقتصاد البلد يعاني، فالبطالة والعمالة الناقصة تبقى مشكلة، والمياه والزراعة تواجهان تحديات هيكلية داخلية وخارجية من جوار العراق، والمصانع العراقية تنتج القليل باستمرار المنافسة مع نظيرتها الإيرانية.

ما زال إنتاج الكهرباء لا يلبي الطلب، إضافة إلى المشاكل في نقل وتوزيع الطاقة. علاوة على ذلك، فإن العراقيين أضحوا أقل استعداداً للعيش مع هذا الحرمان مع انحسار الحرب الأهلية من ذاكرتهم، ويتساءل الناس عن عدم

معالجة الحكومة لهذه المشاكل لا سيما مع تراجع التحديات الأمنية.

يُجمع كبار مسؤولي الحكومة العراقية على أن هذه المشاكل سوف تُحل في المستقبل القريب جداً، لا سيما مع الزيادة الكبيرة في عائدات النفط. ومع ذلك، قد تكون هذه التوقعات سابقة لأوانها، وقد يدوم وجود الصعوبات المالية لعدة سنوات قبل أن تتمكن عوائد النفط من حلها. أولاً، من المرجح أن يكون توسع إنتاج النفط العراقي بطيئاً، فقد أشار مسؤول عراقي رفيع المستوى إلى أن العراق سوف يضيف ٢٠٠٠٠٠ برميل من النفط يومياً إلى الإنتاج عام ٢٠١١، ونفس الكمية عام ٢٠١٢، وربما ٤٠٠٠٠٠ أخرى يومياً عام ٢٠١٣. ما لم ترتفع أسعار النفط بشكل مفاجئ وكبير، فإن هكذا زيادة متواضعة في الإنتاج لا تؤدي إلى عوائد نقدية كبيرة. ثانياً: إن هيكل عقود النفط التي وقعها العراق مع مختلف الشركات الأجنبية خلق حوافز للشركات كي يكون لها حصتها في الإنتاج، تاركة القليل للعراق في السنوات القليلة القادمة. يفترض بالعقود أن تسهم في زيادة إيرادات النفط، ولكن على المدى القريب، سيواجه العراق عجزاً في الميزانية بسبب المستويات الحالية للنفقات، وبالطبع فإن هذا لا يأخذ بعين الاعتبار الزيادات الكبيرة في الإنفاق على الكهرباء والبنية التحتية والمياه والنقل والتعليم والقطاعات الأخرى التي يأمل الساسة العراقيون من خلالها تهدئة إحباطات ناخبيهم. ونظراً لتصنيف العراق ضمن الدول السيئة الائتمان، وصعوبة جلب الاستثمار الأجنبي لها، فإن هذا الوضع يمكن أن يخلق مشاكل سياسية خطيرة جداً أو خيارات سياسية صعبة جداً في السنوات القادمة.

الاعتبارات السياسية طويلة الأجل:

لانتخابات عام ٢٠١٠ في العراق القدرة على أن تكون الأهم في ماضي

ومستقبل أي عملية انتخابية شهدها البلد. لا الشعب ولا السياسيون واجهوا ضغوطاً قوية من احتمالات حرب أهلية كالتي حدثت. النظام السياسي ليس ناضجاً، ولكنه ليس حديث الولادة أيضاً.

وقد أثبت الشعب أنه فعلاً يريد التغيير، وأنهم انتظروا التغيير من نتائج هذه الانتخابات. وبالنتيجة، فإن مجموعة من السوابق في هذه الانتخابات سوف تدوم لفترة طويلة قادمة. وعلاوة على ذلك، ما يزال النظام السياسي في العراق طرياً إلى حد ما، لكنه يمكن أن يتصلب بسرعة كبيرة جداً، لا سيما إذا ما سادت مبادئ خاطئة في أعقابها. لكل هذه الأسباب، يبدو من المرجح أن هذه الانتخابات سوف تحدد طبيعة وشكل النظام السياسي في الانتخابات لعقود مقبلة.

لهذا السبب نجد أن الولايات المتحدة، وجميع البلدان التي لديها مصالحها الحيوية في العراق وعلى المحك، عليهم أن يولوا أهمية خاصة للنتيجة النهائية لهذه الانتخابات في العراق. ومهما أرادوا، فإن الرأي العام العراقي بات واضحاً بأنه يريد تمثيلاً وشفافية من قبل الحكومة، ويريدون من الزعماء السياسيين أن يستجيبوا لاحتياجات ناخبيهم، ويريدون حكماً فعالاً وتكنوقراطياً، ومزيداً من العلمانية وأقل طائفية، ويريدون سيادة القانون.

وبالتالي، فهناك خطر كبير في السماح لتصدر بأن نتائج الانتخابات كانت مسروقة في المناورات السياسية التي تليها، (أي تمت مصادرتها وفق صفقات معينة).

فسوف يصاب العراقيون بخيبة أمل كبيرة، وسوف يغضب الآخرون، وقد تنأى كل المجتمعات بنفسها عن الحكومة المركزية، أو يدعموا أعمال عنف ضدها مرة أخرى.

والواقع أنه ما زالت العودة للحرب الأهلية هي البديل الأكثر احتمالاً لاستمرار

التقدم نحو الديمقراطية في العراق (مهما كانت الديمقراطية بطيئة ومنقطعة وغير منتظمة).

على نفس المنوال، فإن نتائج الانتخابات ربما يكون لها تأثير عميق على المصالح الأمريكية في العراق، فالمدى الذي يعتبر العراق ما زال فيه على طريق الديمقراطية من المرجح أن يكون أحد الاعتبارات الرئيسة لتحديد دعم الولايات المتحدة للعراق. ومن الصعب تخيل سيناريو يتضمن اتجاه العراق نحو المزيد من الاستبداد والطائفية تدعمه الولايات المتحدة كلياً.

وبالمثل، فإن نتيجة الانتخابات، ومناورات ما بعد الانتخابات، ومن ثم قدرة الحكومة الجديدة على الحكم سوف تحدد ما إذا كان العراق يتجنب الانزلاق إلى الحرب الأهلية. هذا بدوره يخلق مصلحة أمريكية أخرى حيوية. أخيراً، فالمدى الذي يمكن اعتبار الولايات المتحدة فيه شريكاً نشطاً في عملية تنمية العملية السياسية في العراق يساعد في إبقائه في الطريق الصحيح نحو الاستقرار والتعددية، وحتى الشكل — إذا لم يتم تحديده — عن طريق مخرجات هذه الأحداث.

لنرى عراقاً أكثر ديمقراطية، وذا حكومة علمانية تمثيلية، سوف يكون النموذج الذي ترغب واشنطن بدعمه بكل قوتها، ومن المرجح أن تقدم الولايات المتحدة المشورة والمساعدة للحكومة العراقية. وبعكسه، سيكون هناك المزيد من السلطوية والطائفية في الحكومة الجديدة، وستحجب المساعدة الأمريكية عنها.

وبالتالي، فإن الأسابيع والأشهر القادمة ستكون مصيرية، في حين تكون السياسة العراقية هشة وعرضة للتدخل الأمريكي، لتقوم الأخيرة بدور نشط في المساعدة في تشكيل هذه الحكومة. وينبغي لنا أن نضع في اعتباراتنا وجود عدد من النتائج المحتملة للمناورات السياسية الحالية تتناسب

ومصالحنا، وهناك عدد آخر ليس كذلك. في محاولة لتوجيه العملية، يتعين على الولايات المتحدة (وحلفائنا في UN) أن تحافظ على عدد من المبادئ الأساسية، لكن هناك ثلاثة منها أكثر أهمية وكالآتي:

أ. لا يمكن السماح لأي شخص بتقويض الديمقراطية في العراق، ولا يسمح باستخدام وسائل غير دستورية أو عنيفة للمضي قدماً في جدول أعماله السياسية، فعلى الجميع أن يلعبوا (وفق القواعد).

ب. يجب على الحكومة المقبلة أن تعكس نتيجة الانتخابات نصاً وروحاً، فالشعب صوت لصالح التغيير، وضد الطائفية، وصوت لصالح الحكم المسؤول، ومن الناحية المثالية، فإن كلاً من القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون لابد أن يشكلا جوهر الحكومة الجديدة، إذ إن العراقيين صوتوا بكثافة للقائمتين، وكانت النتائج متساوية تقريباً.

ج. يجب وضع المصالح بعيدة المدى قبل المصالح ذات المدى القصير، وعلى وجه الخصوص، ينبغي احترام الديمقراطية حتى على حساب المصلحة السياسية نظراً للسوابق التي شهدناها في هذه الانتخابات وعملية تشكيل الحكومة.

الهوامش:

١. علاوة على ذلك، فانه من المبالغة ان ندعي، كما فعل البعض، بان السنة هم من صوت لصالح العراقية والشيعة لصالح دولة القانون، على سبيل المثال، نحو ربع المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها العراقية والتي فاز بها مرشحون شيعة اتت من مناطق شيعية.

٢. بول كولير وآنك هويقلر، (الجشع والمظالم في الحرب الاهلية)، البنك الدولي، DECRG، ٢٠٠١، تي ديفيد ماسون، (المحافظة على السلام

بعد الحرب الاهلية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، كلية الحرب الامريكية، كارلايل، PA، ديسمبر ٢٠٠٧، ياريرا والتر وجاك سنايدر، (الحروب الاهلية، انعدام الأمن والتدخل)، نيويورك، جامعة كولومبيا، ١٩٩٩، باريرا والتر، (هل النزاع يولد النزاع) مجلة ابحاث السلام، 41، العدد٣، ايار ٢٠٠٤، ص ٣٧١. ٣٨٨.

٣.عن ميل جيوش العالم النامي الذي دربته الولايات المتحدة لإجراء عمليات مكافحة تمرد فعالة لجيل الانقلابات، لا سيما بعد مغادرة القوات القتالية الامريكية، انظر كينيث بولاك وايرينسا سركسيان، الوجه الآخر للعملة، مخاطر الجلاء المتسرع من العراق، فصلية واشنطن، السنة ٣٣، العدد٢، نيسان ٢٠١٠، ص٣٢.١٧.